الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المدية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تنظم الملتقى الوطني الخامس حول

دور البنوك الاسلامية في تعبئة الادخارات النقدية في ظل الازمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر واقع وآفاق

يومي 01 ديسمبر 2016

عنوان المداخلة:
دفاتر توفير اسلامية لجذب مدخرات الجزائريين

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: ساعد غنية

المؤهل العلمي: سنة ثانية دكتوراه علوم+ماجستير نقود،مالية وبنوك(البليدة2)

الجامعة: الشلف

الوظيفة: استاذة مؤقتة بجامعة الشلف

البريد الالكتروني:

ghania_saad@hotmail.fr

رقم الهاتف: 0669.66.52.36

الملخص:

يعتبر انتشار الصيرفة الإسلامية في العالم واستعمالها في تمويل مشاريع اقتصادية ناجحة واقبال على خدماتها حتى في دول غير إسلامية كإنجلترا والولايات المتّحدة الأمريكية قرّرت الجزائر أيضا فتح المجال أمام هذا النّوع من المصارف من أجل المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني،تماشيا ورغبات العديد من الزبائن والخصائص الإسلامية للمجتمع الجزائري الذي يرفض عدد كبير من أفراده التعامل بصيغة القروض الربوية مما يفسر تلكؤ القطاع المصرفي في الجزائر وعزوف المواطنين عن تداول أموالهم ضمن القنوات البنكية؛

حيث قامت بعض البنوك العمومية والخاصة على بعث بعض الخدمات الإسلامية لتلبية حاجة شريحة من العملاء كدفتر التوفير بدون فائدة التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري، فيما أطلق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خدمة "رأسمالي"، وتسمح للمواطنين بفتح دفاتر وإيداع أموالهم من دون الحصول على الفائدة بالاضافة الى دفتر التوفير "أمنيتي" وهو منتوج خاص ببنك (السلام) ودفتر الادخار الخاص بنك البركة وغيرها من العروض وتظل هذه الخدمات قليلة جدا لا تلبي احتياجات العديد من المواطنين الذين دفعهم التخوف من الربا للاحتفاظ بأموالهم في المنازل بعيدا عن أموال البنوك المحرمة.

الكلمات المفتاحية:البنوك الاسلامية–التمويل الاسلامي–خدمة راسمالي–البنوك الجزائرية

Abstract:

The prevalence of Islamic banking in the world and used them in financing successful economic projects and increased demand for its services even in non-Islamic countries such as England and the United States of America, Algeria has also decided to open the way for this type of banks in order to contribute to the development of the national economy, In line with the wishes of many customers and Islamic characteristics of the Algerian community, which has a large number of its members refuse to deal with usurious loans format, What explains the reluctance of the Algerian banking sector and the reluctance of citizens for trading their money in the banking channels;

Where some of public and private banks resurrect some Islamic services to meet the needs of a segment of the customer Such as interest-free savings accounts that adopted by the National Bank of Algeria, Also CNEP Bank launched a service called "rasmali", that allows citizens to open books and deposit their money without getting interest, in addition to the savings book "omnitaty" subsidiary of Bank Al Salam, and savings book of Al Baraka Bank , other offers, which stay very few and don't meet the needs of many citizens who were forced by fear of usury loans to keep their money at home away from the Forbidden banks.

Key Words: Islamic Banks-Islamic Finance-service "rasmali"-Algerian Banks

تمهيد:

إن هدف البنوك الإسلامية هو جمع مدخرات المـــسلمين ، وتوجيهها للاستثمار بالطرق الشرعية مساهمة منها في خطط التنمية الشاملة لمجتمعاتهم وقد كانت الشريعة الإسلامية معجزة في أحكامها المتعلقة بالعمل والكسب ، والإنفاق والادخار ، والاستثمار والتنمية فهذه الأحكام في مجموعها تقطع بأن العمل لكسب الرزق عبادة ، وأن الإنفـــاق مباح في الحلال دون الحرام وهو في الحلال مقيد بالاعتدال دون إسراف أو تبذير وهذا يؤدي دون شك إلى ادخار الجزء الباقي من الدخل بعد الإنفاق ولما كان الإسلام قد نهى عن كتر المال وعن منعه من التداول لإنتاج

مزيد من السلع والخدمات فقد بات لزاما على الفرد والجماعة استثمار هذه المدخرات خروجا من الحرام وكان على ولي الأمر المسلم أن يعد خطط التنمية وان يوفر لها الإمكانات وأن يوجه إليها الموارد المتاحة وأهمها الموارد البشرية التي تقوم تنفيذ هذه الخطط بخبرة وإخلاص

وتواجه البنوك الإسلامية في الجزائر مصاعب في العمل والتوسع، نظرا لعدم اعتماد قانون القرض والنقد للمعاملات التي تقترحها أمام الزبائن،ويرجح خبراء أن تكون حصة البنوك الإسلامية 2 الى3 بالمائة من رأسمال القطاع البنكي في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع دول الجوار،وتشهد البنوك الإسلامية في الفترة الأخيرة ديناميكية كبيرة في النظام المالي العالمي،وتستحوذ ماليزيا ودول الخليج على النسبة الأكبر من أصول البنوك الإسلامية في العالم،الا أن القوانين الحالية في الجزائر لا تمنع المعاملات البنكية الإسلامية لكنها لا تميز بينها وبين المعاملات التقليدية،وفرضت إجراءات التقشف على البنوك جلب أموال الجزائريين دون السؤال عن مصدرها، ومنح كل التسهيلات لإنجاح هذه العملية، ما دفع العديد من البنوك إلى استحداث معاملات إسلامية جديدة بعيدة عن الربا، لاستقطاب أموال الجزائريين وعليه نطرح الاشكال التالي:

ما هي أهم التدابير التي اتخذتها البنوك في الجزائر لاستقطاب أموال الجزائريين؟

وللاجابة على الاشكال محل البحث نتبع المحاور التالية:

المحور الاول:تطور البنوك الاسلامية في العالم عامة والجزائر خاصة

المحور الثاني:دفاتر توفير بصيغ اسلامية في البنوك الجزائرية

المحور الثالث:عوائق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المحور الاول:تطور البنوك الاسلامية في العالم عامة والجزائر خاصة

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لاسيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

أولا:البنوك الاسلامية في العالم

قد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى أكثر من 700 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 مؤسسة منها في دول الخليج العربي و100 في الدول العربية الأخرى،ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014،وبلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل،ومع ذلك لا تزال 80 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة،ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربياً ودولياً،كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط حوالي 1 % من الأصول المالية العالمية[1].

الشكل 01: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة بمليار دولار ونسب نموها من 2007 الى 2013

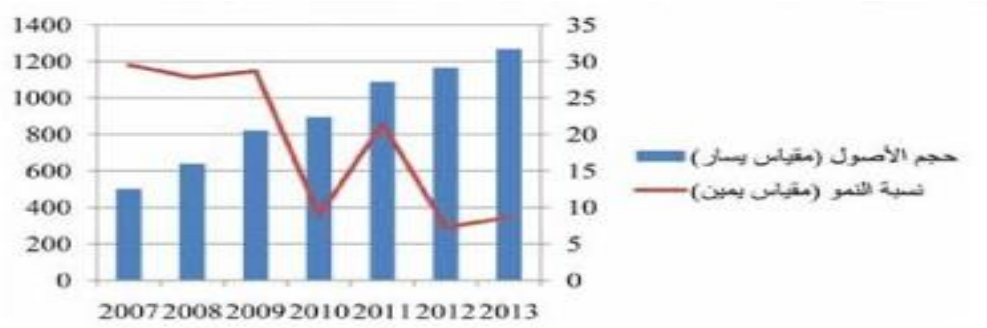

المصدر: تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم،إدارة الدراسات والبحوث ،الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية

الشكل 02: حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة بمليار دولار من 2009 الى 2018

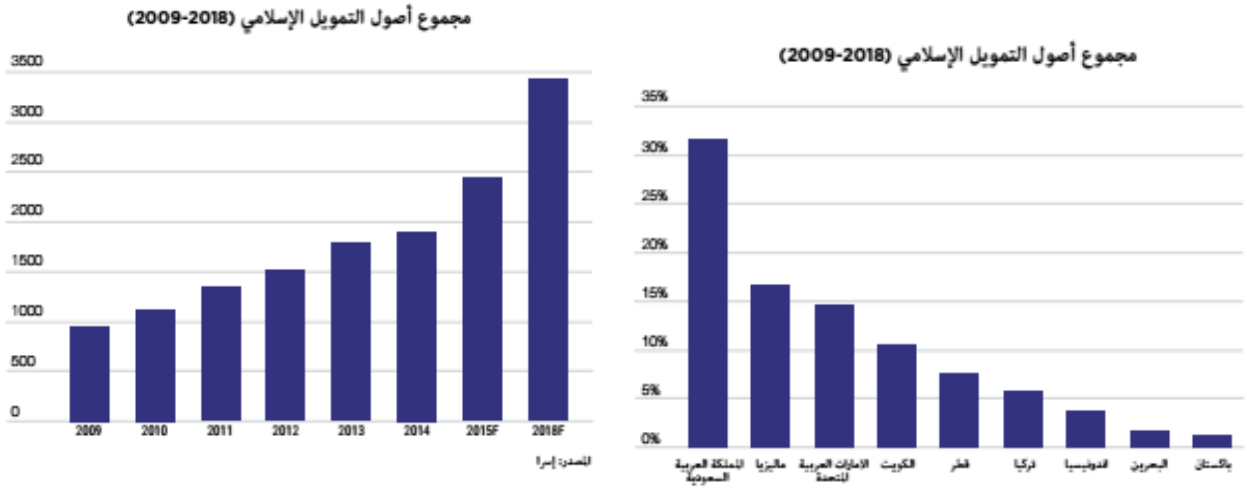

المصدر: دراسة حول التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة،بنك نيجارا ،ماليزيا، جانفي 2016،ص 01-02.

مما سبق نلاحظ أن حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بلغ بنهاية العام 2008 حوالي 639 مليار دولار و822 مليار دولار بنهاية العام 2009 (بزيادة 28.6 %) و895 مليار دولار بنهاية العام 2010 (بزيادة 8.9 %) و1,087 مليار دولار بنهاية 2011 (بزيادة 21.5 %) و1,166 مليار دولار في العام 2012 (بزيادة 7.3 %) ليصل إلى1,267 مليار دولارفي العام 2013 (محققاً نمواً يبلغ 8.67)[2]،وتقدر مجموع الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي 2 تريليون دولار أمريكي،على أن تتجاوز 3 تريليون دولار بحلول 2018[3]؛

وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي 80 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة 15 % ثم الصناديق الإسلامية الاستثمارية بنسبة 4 %،وأخيراً صناعة التأمين الإسلامي بنسبة 1.% [4]؛

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول جنوب شرق أسيا المحور الأساسي والأبرز لهذه الصناعة،ففي هذه الأقطار،سجل التمويل الإسلامي نصيبا هائلا وحصة متنامية من القطاعات المصرفية المحلية، مستهدفا كلا من عملاء الشركات الكبرى وطالبي التمويل السكني بالإضافة إلى ذلك،عمدت البنوك الأوروبية في روسيا وألمانيا إلى الاستثمار في مجال التمويل الإسلامي من خلال الصكوك السياديةونوافذ المصارف ا لإسلامية؛

كما ان أفاق النمو المستقبلية للتمويل الإسلامي في القارة الأفريقية مشرقة باعتبار التطورات والمبادرات الأخيرة في العديد من الأسواق المالية الإسلامية الناشئة فعلى سبيل المثال،شهد عام2014 تطورات تنظيمية في مجال الصيرفة الإسلامية في دول أفريقية، مثل أوغندا والمغرب، بغض النظر عن تباين مراحل تشريع السياسة التنظيمية بينها ففي

أوغندا،شملت التطورات التنظيمية الموافقة على قانون المؤسسات المالية المعدل لعام ،2015 مما يمهد الطريق لإدخال خدمات الصيرفة الإسلامية إلى البلاد وفي المملكة المغربية، تزامن تطور اللوائح التنظيمية للصيرفة الإسلامية مع قيام بنك المغرب البنك المركزي بوضع خطة إصدار تراخيص للمصارف الإسلامية حيث أثرت هذه الخطوة اتفاقية مشتركة بين بنك قطر الدولي الإسلاميQIIB ونظيره المغربي Morrocan Lender Credit Bank لإنشاء بنك إسلامي في البلاد بحصة 40 % للشريك القطري ولعل الأهم مما سبق هو عضوية المملكة المغربية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية مما يؤكد اهمية التمويل الاسلامي في المغرب[5]؛

وفي السودان، أقدم بنك الخرطوم، الذي يعد المؤسسة المالية الإسلامية الأولى في البلاد، على فتح أول فرع خارجي له في مملكة البحرين هذا يؤكد الإنجاز الهام الذي حققته دولة السودان مؤخرا في مجال التمويل الإسلامي؛

وأظهرت البلدان القوية في شرق أسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ والصين إهتماما ملحوظا من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية في أسواقها المحلية بالإضافة إلى خلق فرص لمصدري الصكوك للاستفادة من سوقها ،فعلى سبيل المثال ،في سنة 2015 اتخذ القطاع المصرفي في اليابان خطوات من شأنها تمتين مجال التمويل الإسلامي ولعل من ضمن الخطوات الرئيسية المتخذة هي إعلان هيئة الرقابة المالية اليابانية تخفيف القواعد المالية مما يكفل للبنوك المحلية البيئة المناسبة لتقديم منتجات التمويل الإسلامي وبهدف الاستجابة لهذه الفرصة،قام أكبر مصرف في اليابان،بنك طوكيو ميتسوبيشي جنبا إلى جنب مع شركة سوميتومو ميتسوي المصرفية بالنظر في التعامل مع خدمات التمويل الإسلامي مثل تقديم التمويل والودائع والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في فرعها الذي يتخذ من دبي مقرا له،بالإضافة إلى أن جميع عملياتها تخضع لموافقة الجهات الرقابية،كما أن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي كثفت جهودها أيضاً للعمل والتوسع في التمويل الإسلامي، من خلال التعاون مع المملكة الأردنية بشكل خاص بهدف إعداد خطط لإصدار أول صكوك إسلامية لتلبية الطلب المتزايد داخل البلدان الإسلامية[6]؛

كما قدم مجلس النواب في الجمعية الاتحادية لروسيا (مجلس الدوما)على مراجعة القوانين القائمة على الإيجار والتأجير المالي لإزالة العقبات التي تعترض عمليات الإجارة ،في الوقت ذاته،افتتحت ألمانيا أول مصرف إسلامي في العاصمة فرانكفورت سنة 2015. هذا البنك الذي يتخذ من فرانكفورت مقرا له،يدعىKTBANKAG ، تعود ملكيته إلى كوفيت ترك(Kuveyt Turk) أكبر البنوك الإسلامية في تركيا ويسعى هذا البنك إلى التوسع في كل من كولونيا وهامبورغ وميونيخ في المستقبل القريب وبهذا تؤكد ألمانيا مجدداً اهتمامها في تطوير مجال التمويل الإسلامي، وسعيها لمزيد من التكامل في صناعة التمويل الإسلامي عالمياً[7].

ثانيا:تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا، وتظلّ حصّة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية بمقابل سيطرة البنوك التقليدية على السوق المصرفية في الجزائر، حيث لا يحوز القطاع الخاص منها سوى على 12 بالمائة، كما لا يتعدّى حجم المال الإسلامي في النّظام المالي الجزائري نسبة 3 في المائة، كما أن المنتجات الإسلامية المسوقة حاليا تمثل أقل من 5 بالمائة من التعاملات المصرفية في الجزائر[8] إذ أن الحصيلة الإجمالية للبلاد من المصارف الإسلامية بنكان فقط،هما بنك (البركة) الذي تأسس بتاريخ 6 ديسمبر 1990،كفرع

لجموعة البركة المصرفية بأصول تبلغ نحو بليون دولار تستغلّ 20 فرعا موزّعة على التراب الوطني وهو يعدّ أوّل بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص والذي فتح أبوابه رسميا بتاريخ 20 ماي 1991، كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض،والذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وقد شهد بنك (البركة) الجزائري منذ تأسيسه فترة صعبة، لا سيّما مع بداية نشاطه سنة 1991 بسبب سوء التسيير،ومع بداية سنة 1993 عرف البنك تحسّنا في الآداء مع الإدارة الجديدة وبالنّظر إلى الأرباح التي حقّقها البنك سنة 1994 ومقارنتها مع الأرباح المحقّقة لدى البنوك الأخرى في نفس السنة ومن معيار نسبة مردودية الأموال الخاصّة فإن بنـــك البركـــة الجزائري يعتبر البنك الأكثر ربحية في الجزائر كما حقّقت تمويلات عمليات المرابحة والاستثمار طفرة كبيرة تجاوزت 676 مليون دولار في نهاية جوان 2008، محقّقة بذلك زيادة بنسبة 48 بالمائة عن النّصف الأوّل من 2007[9]؛

وأما البنك الاسلامي الثاني هو بنك (السلام) وهو فرع عن بنك السلام البحرين الذي تمّ افتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بـــ 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصّة العاملة بالجزائر[10]،إضافة إلى بعض شركات التأمين التكافلي كشركة سلامة، وكلّ هذه المؤسسات المالية لا تمثّل إلاّ نسبة ضئيلة جدّا من النّظام المالي ككل، إذ لا تتجاوز 3 في المائة منه، أمّا عن التأمين الإسلامي فهو ينمو بنسبة 25 في المائة في السوق الجزائرية وتقوم بخدماته شركات كبيرة مثل شركة سلامة للتأمين التي يرى خبراء أنها تتّسم بقدرات تنافسية كبيرة قادرة على جذب العملاء لكون التأمين في بعض القطاعات إجباريا؛

غير أن هناك بنوك أخرى تقدم بعض الخدمات الإسلامية "كبنك الخليج الجزائر" و"تراست بنك" زيادة على بنك "البدر" الذي يقدم منذ 10 سنوات خدمة دفتر التوفير بدون فوائد ودفتر الفلاح بدون فوائد بغية استقطاب مختلف الشرائح للادخار،فهناك العديد من الأشخاص أقبلوا عليها وذلك بعد تجربتها لسنوات طويلة وأثبتت نجاعتها[11]،كما يعد بنك ABC مساهماً فاعلاً في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مالية مطابقة للشريعة حيث يوفر حلولاً متكاملة باستخدام مجموعة شاملة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة [12]؛

كما أن فرع البنك الفرنسي ''بي انبي باريبا'' في الجزائر يحضر لإطلاق سلسلة من العروض والمنتجات البنكية الإسلامية لزبائنه ستقتصر في بادئ الأمر على فتح إمكانية التمويل الإسلامي للبرامج ومشاريع الأفراد والمؤسسات عن طريق عرضين يحمل أحدهما تسمية ''البديل'' والآخر ''الإجارة'' وينتظر البنك الضوء الأخضر من الجهة التنظيمية لطرحهما في السوق،فعرض ''الإجارة'' هو عبارة عن عرض يؤطر إمكانية التملك عن طريق الكراء أو ما يعرف ب leazing وهو عقد يمكن فيه للبنك أن يكتسب الملكية السابقة للمنتوج ثم استئجاره لشخص أو لمؤسسة وهو ما سيمكن بنك بي انبي باريبا الجزائر من الرد على متطلبات بعض زبائنه المتعلقة بتطبيق نصوص الشريعة الإسلامية المنظمة لمبادلات المالية وهو ما يعمل عليه البنك منذ 2012 وهي السنة التي أسس فيها الهيئة الشرعية الخاصة به[13].

المحور الثاني:دفاتر توفير بصيغ اسلامية في البنوك الجزائرية

فرضت إجراءات التقشف على وزارة المالية حث البنوك على جلب أموال الجزائريين دون السؤال عن مصدرها، ومنح كل التسهيلات لإنجاح هذه العملية، ما دفع العديد من البنوك إلى استحداث معاملات إسلامية جديدة بعيدة عن الربا، الذي يظل أكبر حاجز بين الجزائريين والبنوك، حيث لجأ بنك البركة إلى تكييف صيغة "المرابحة" مع

القروض الاستهلاكية، وفضل البنك الوطني الجزائري استحداث دفتر توفير دون فوائد،كما أطلق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خدمة "رأس مالي"، وهي عبارة عن وضع وسحب الأموال من البنك دون فوائد بالاضافة الى مجموعة اخرى من الخدمات قدمتها بعض البنوك.

أولا: حساب توفير راس مالي- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(بنك)

سخرت السلطة المالية الجزائرية أحد أذرعها المتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتمكين المواطنين من فتح حسابات توفير دون فوائد ربوية بهدف استقطاب الأموال المكتنزة والمتداولة خارج البنوك،حيث أطلق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خدمة جديدة تدعى" راس مالي" و هو حساب توفير يسمح للزبائن بإيداع أموالهم من دون الحصول على فائدة حيث دخلت هذه الخدمة حيز التنفيذ بداية من 18 نوفمبر 2015 عبر كامل وكالات البنك وتمكن هذه الخدمة المواطنين الذين يرفضون إيداع أموالهم في هذه المؤسسة المالية لقناعات دينية من فرصة الحصول على ''حساب توفير'' دون فوائد ربوية ومعلوم أن معظم الجزائريين لا تروقهم فكرة إيداع الأموال بالبنوك لأسباب دينية محظة ،وعليه تعتبر خدمة" رأس مالي" منتوج توفير موجه أساسا للخواص اللذين يملكون أو لا يملكون دفتر توفير شعبي، أو دفتر توفير سكن وكل الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالجزائر وخارج الجزائر بالاضافة الى القصر وهذا بعد الحصول على اذن من الولي الشرعي و يمكن لزبائن البنك فتح دفتر توفير "رأس مالي " و ايداع رصيدهم الكلي أو جزء منه وقد عممت هذه الخدمة عبر كامل وكالات البنك[14] ؛

كما تتم عملية السحب أو إيداع الأموال من و إلى دفتر التوفير الجديد "راس مالي" بالمجان من دون اقتطاع دينار واحد وإلى جانب أخر،يعتبر المنتوج البديل "رأس مالي" الذي اقترحه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في إطار تنويع منتجاته البنكية في مجال التوفير ،مضمون وسريع، ويمكن من خلاله للزبون الاطلاع على رصيده بالمجان وفي أي وقت يريده وهذا على شكل بطاقة دفع الكترونية، التي تستعمل لإجراء كل العمليات في موزعات الدفع الالكتروني المتواجدة على مستوى كل وكالات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ـــ بنك وموزعات البنوك الأخرى، أما عن مزايا هذا الدفتر فهي تتمثل في:[15]

1. استخراج البطاقة الالكترونية راسمالي مجانا؛
2. كافة العمليات المرتبطة والتي يقوم بها مالك الحساب مجانية؛
3. حد أدنى لفتح الحساب قيمته 5000 دينار جزائري؛
4. ادخار آمن ومتاح في كل الاوقات.

وتمتد صلاحية دفتر التوفير " رأس مالي" إلى خمس سنوات يتم تجديدها بطريقة آلية أو بطلب من الزبون،كما يخضع دفتر التوفير " راس مالي" إلى نفس قوانين وشروط فتح حسابات التوفير الأخرى للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ـــ بنك[16].

ثانيا:دفتر التوفير أمنيتي–بنك السلام

دفتر التوفير أمنيتي وهو منتوج خاص ببنك (السلام) وهو فرع عن بنك السلام البحرين الذي بدأ نشاطه سنة 2008 برأسمال مدفوع قدره 100 مليون دولار،ويعتبر دفتر التوفير أمنيتي فرصة لاستثمار أموال المواطنين مع

امكانية التصرف بها بكل حرية وفي أي وقت ودفتر توفير معتمد من الهيئة الشرعية للمصرف وهو يتميز بالخصائص التالية: [17]

1. وسيلة إدّخار سهلة وآمنة؛
2. حساب تحت الطلب ؛
3. حد أدنى لفتح الحساب قيمته 5000 دينار جزائري ؛
4. دفتر مجّاني ؛
5. حساب بدون تحمل مصاريف التسيير.

أما عن مزايا هذا الدفتر فهي تتمثل في: [18]

1. أرباح تضاف إلى الحساب على أساس ربع سنوي ؛
2. حرية الايداع والسحب ؛
3. حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من نصف الشهر الموالي لعملية الإيداع ؛
4. عمليات السحب تحتسب من بداية نصف الشهر الذي تمّ فيه السحب.

ثالثا: دفتر الادخار–بنك البركة

بغية استقطاب المدخرات المالية للجزائريين قام بنك البركة باستحداث منتوج وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية وهو دفتر الادخار وهو يعطي الحث لصاحبه في التصرف فيه بكل حرية وهو يتميز بالخصوصيات التالية: [19]

1. متوفر لعملاء البنك و غير العملاء الذين تتوفر فيهم صفة الشخص الطبيعي؛
2. حساب مؤهل للأرباح على أساس الرصيد السنوي المتوسط من خلال الأرباح المحققة من عمليات التمويل التي يقوم بها البنك؛
3. حل لتسيير الايداع وسحب النقود بكل حرية؛
4. حساب محرر بالدينار فقط؛
5. منتج يسلم بالمقابل دفتر.

أما عن مزايا هذا الدفتر فهي تتمثل في: [20]

1. منتج ذو مردودية و مطابق مع مبادئ الشريعة الاسلامية؛
2. حل آخر لتسيير العمليات النقدية (سحب/ ايداع) بصورة فعالة؛
3. مردودية على المدخرات دون أي قيد؛
4. المرونة في الاستخدام من قبل العميل أو أي شخص آخر لديه توكيل.

رابعا:دفتر التوفير التساهمي–تراست بنك الجزائر

كغيره من البنوك الخاصة الناشطة في النظام المصرفي الجزائري قام تراست بنك الجزائر باستحداث دفتر توفير بدون فوائد يقوم على اساس المشاركة وبالتالي هو بعيد عن الربا التي تعتبر حاجز الجزائريين عندما يتعلق الامر بوضع

أموالهم في البنوك ودفتر التوفير التساهمي هو عبارة عن وديعة عند الاطلاع للعملاء الذين يريدون الاستثمار والاستفادة من ودائعهم؛[21]

أما عن المزايا التي يقدمها هذا الدفتر فهي تتمثل في:[22]

1. توزع الارباح مع نهاية كل سداسي؛
2. نسبة ربح تحتسب على أساس عائدات نشاط التمويل الخاص؛
3. يمكن سحب وإيداع الاموال في الحساب في أي وقت؛
4. كما يمكن سحب كل مبلغ الوديعة في أي وقت؛
5. يمكن توجيه أمر بالتحويل الدائم للأموال من الحساب الشخصي الى حساب التوفير التساهمي.

خامسا:دفتر الادخار التشاركي–AGB بنك

دفتر الادخار التشاركي لبنك AGB وسيلة إدّخار سهلة وآمنة يتميز بالمرونة ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ومتاح في كل الاوقات ويتميز بالخصائص التالية:[23]

1. حساب موجه للخواص؛
2. حساب محرر بالدينار الجزائري؛
3. حد أدنى لفتح الحساب قيمته 5000 دينار جزائري؛
4. يسلم بالمقابل دفتر مجاني؛
5. الحساب حر وغير مقيد؛
6. حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من نصف الشهر الموالي لعملية الإيداع
7. عمليات سحب المبالغ المودعة بدأ من نصف الشهر الموالي.

سادسا: دفتر التوفير " بدون فائدة[24] " للبنك الوطني الجزائري

يقترح البنك الوطني الجزائري منتوج يسمى دفتر توفير بدون فائدة وهذا النوع من التوظيف "دون فائدة" يمكّن من الادخار بكل أمان والتصرف في الأموال المودعة في أي وقت لإنجاز المشاريع الشخصية، أو التحكم في المصاريف و مواجهة عوارض الحياة ،فالامتيازات التي يوفرها هذا المنتوج تتمثل في:

1. **المرونة** :يمكنكم القيام بعمليات السحب والدفع بكل حرية وبدون أية قيود ولا تحديد للمبلغ .
2. **الأمان** : احموا أموالكم من مخاطر السرقة والضياع.
3. **الوفرة النقدية** :يمكنكم التصرف في أموالكم حسب رغبتكم .

كما يضمن البنك أيضا منتوج آخر يدعى بحساب التوفير للصغار "مستقبلي" وممكن طلبه بدون فائدة[25].

المحور الثالث:عوائق الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر منذ انطلاقتها الكثير من العقبات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها في الجزائر.

أولا:ضيق السوق الجزائرية

محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهّلة للعمل في هذه المؤسسات وتجدر الاشارة أن عدد المراكز البريدية التابعة لبريد الجزائر تفوق عدد الوكالات البنكية التابعة للبنوك العمومية والخاصة،ففي نهاية ديسمبر 2014 بلغ عدد وكالات الشبكة المصرفية العمومية 1113 وكالة،و325 وكالة للمصارف الخاصة،و87 وكالة للمؤسسات المالية،وتغطي شبكة المصارف العمومية كل ولايات القطر الجزائري بينما ترتكز المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في شمال الوطن،وعليه فإن مجموع شبابيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية بلغ 1525 شباك وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل25500 نسمة،وأما عن مؤشر نسبة اليد العاملة النشطة إلى الشبابيك المصرفية فيقدر ب 7500 شخص في سن العمل لكل شباك[26]،هذا وتتميز شبكة وكالات مراكز الصكوك البريدية بأكثر كثافة حيث تتشكل من 3633 مركز بريدي في 2014 موزعة على كامل التراب الوطني(وتقدر عدد مكاتب البريد في الخدمة ب 3533 وكلها مكاتب بريد موصولة بانترنت والباقي مكاتب الخارجة عن الخدمة قد يرجع السبب إلى كونها حديثة الإنشاء لم تفتح أبوابها بعد أما المواطنين أو أغلقت لأجل إعادة التهيئة والعصرنة)،وهو ما يعادل مكتب بريد واحدا لكل 489 10 [27]نسمة وتتراوح عدد الشبابيك الموجودة في بريد الجزائر ب 339 11 شباك بما يمثل شباك واحدا لكل 3240 شخصا في سن العمل،منها 306 شباك مهيأ لذوي احتياجات الخاصة[28]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يوضح عدد الوكالات الخاصة بكل بنك وبريد الجزائر وهذا حسب ديسمبر 2014:

الجدول رقم 04:هيكلة الشبكة المالية الجزائرية

	BNA	BEA	CPA	BADR	BDL	CNEP-BANK	البنوك الخاصة	ALP
عدد الفروع	202	92	140	306	150	223	325	3533

المصدر:بنك الجزائر تقارير مختلفة

فالنظام المصرفي الجزائري يتشكل(نهاية ديسمبر2014) من تسعة وعشرين(29)بنك ومؤسسة مالية،تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة،وتتوزع البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة(ستة (06)مصارف عمومية،من بينها صندوق لتوفير؛أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومن بينها مصرف واحد برأس مال مختلط؛ثلاثة (03) مؤسسات مالية،من بينها اثنتان (02)عموميتان؛خمسة (05)شركات للاعتماد الإيجاري منها ثلاثة شركات عامة؛تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية[29]؛

ثانيا:غياب التشريع البنكي الاسلامي

تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من غياب تقنين خاصّ بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء ضامن قانوني على مستوى البنك المركزي، والذي يؤطّره ويحميه من مجموعة المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية، خاصّة لغياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري،كما أن هناك بنوك ترغب في خوض التجربة، غير أن هناك عراقيل وبيروقراطية يحولان دون تحقق ذلك، فحتى عند رغبتهم في تقديم بعض الخدمات الإسلامية يتوّجب عليهم الحصول على الموافقة من السلطات والبنك المركزي، مع أن البنوك العالمية تتسابق لتقديم الخدمات للعملاء، أما في الجزائر فيقتضي الأمر الحصول على موافقة بنك الجزائر أولا حتى لا يتعرض للعقوبة[30] هذا زيادة على صعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية وكغيرها من الدول،تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهّلين لتسيير نشاط المصرفية الإسلامية،حيث تعاني بعض المؤسسات البنكية من نقص في الإطارات والمصرفيين المختصّين في تنفيذ الأدوات المطابقة لمبادئ الإسلام في تمويل الاقتصاد والعقّار، فضلا عن قِصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية[31].

الخاتمة:

البنوك الإسلامية تعدّ تجربة حديثة في الجزائر من حيث التأسيس والنشأة والتطوّر، غير أنها وبالرغم من ضيق مجال النشاط المتاح لها والعقبات والمضايقات التي تواجهها في الميدان، لا سيّما فيما يتعلّق بالجانب القانوني استطاعت تحقيق نتائج مُرضية إلى حدّ ما وتمكّنت من خلق بديل شرعي للمواطن الذي سئم من المعاملات الربوية المحرّمة وهو ما تترجمه الطلبات المتزايدة على الخدمات البنكية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية مغلقة أمام تكاثر مثل هذا النّوع من المصارف، حيث لا يتجاوز حجم المال الإسلامي في الجزائر الـــ 3 بالمائة؛

ورغم العقبات استطاعت البنوك الإسلامية في الجزائر أن تحقّق تطوّرا ملحوظا ونجاحات كبيرة وإنجازات رائدة في السوق النقدية والمصرفية الوطنية،لتحتلّ بذلك مكانا لا بأس به في النّظام المصرفي الجزائري، لذلك بات من الضروري إيجاد حلول فعلية للصعوبات التي تواجهها هذه البنوك في نشاطها،مع إلزامية استمرار المؤسسات المالية الإسلامية العاملة بالجزائر في الحوار والاتّصال الهادف مع الهيئات الرقابية والإشرافية من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها، ممّا يسمح لها بالتطوّر والنمو والمنافسة، لتبقى بذلك السوق النقدية والمالية الإسلامية في الجزائر واعدة، وهو ما يحفزّ على المدى المتوسّط توسيعها أو تبنّيها لآليات السياسة النقدية الإسلامية في تنظيم وتسيير هذه السوق، فهناك فرصة متاحة للجزائر في أن تصبح نموذجا مميّزا في الصيرفة الإسلامية محلّيا وإقليميا، خاصّة إذا ما استغلّت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهمّ مصادر تعبئة الموارد المالية، ومن ثَمّ تمويل احتياجاتها.

قائمة الهوامش والمراجع حسب تسلسلها في البحث:

[1] دراسة حول تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم،إدارة الدراسات والبحوث ،الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية.

[2] دراسة حول تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم،إدارة الدراسات والبحوث ،الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية.

[3] دراسة حول التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة،بنك نيجارا ،ماليزيا، جانفي 2016،ص 01.

[4] دراسة حول تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم،إدارة الدراسات والبحوث ،الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية.

[5] دراسة حول التمويل الإسلامي: التنمية في الأسواق الجديدة،بنك نيجارا ،ماليزيا، جانفي 2016،ص 02.

[6] نفس المرجع،ص 03.

[7] نفس المرجع،ص 04.

[8] قروض خالية من الربا في البنوك العمومية قريبا،مقال من الرابط: www.elheddaf.com/article/detail?id=54892&titre=قروض-خالية-من-الربا-في-البنوك-العمومية-قريبا .

[9] آسية مجوري،من يعرقل البنوك الإسلامية في الجزائر؟!،مقال من الرابط: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117402

[10] http://www.alsalamalgeria.com

[11] زهيرة مجراب ،تعاملات إسلامية جديدة في البنوك لجلب أموال الجزائريين،مقال من الرابط: www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/269620.html

[12] https://www.bank-abc.com/ar/Products/InternationalWholesale/IslamicBanking/Pages/IslamicBanking.aspx

[13] قروض إسلامية في البنوك الأوروبيـــــة بالجزائر ،مقال من الرابط: m.elbilad.net/article/detail?id=24912

[14] الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يطلق خدمة حساب توفير"رأس مالي" دون فوائد،مقال من الرابط: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151124/59255.html

[15] http://www.cnepbanque.dz/fr/index_fr.php?page=compte_rasmali

[16] لأول مرة .. حسابات بنكية دون فوائد ربوية،مقال من الرابط: http://m.elbilad.net/article/detail?id=47649

[17] http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.produit.58

[18] نفس المرجع أعلاه.

[19] http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=105&Itemid=97

[20] نفس المرجع أعلاه

[21] http://www.trust-bank-algeria.com

[22] نفس المرجع أعلاه.

[23] https://www.agb.dz/article-view-77.html

[24] http://www.bna.dz

[25] http://www.bna.dz

[26] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014،ص 74.

[27] https://www.mptic.dz/

[28] https://www.mptic.dz/fr/content/indicateurs-postaux

[29] http://www.mf-ctrf.gov.dz/presse/Banques%202015.pdf

[30] زهيرة مجراب ،تعاملات إسلامية جديدة في البنوك لجلب أموال الجزائريين،مقال من الرابط: www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/269620.html

[31] آسية مجوري،من يعرقل البنوك الإسلامية في الجزائر؟!،مقال من الرابط: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117402